أنواع التخطيـط للتنمية الريفية المتكاملة

في الوقت الذي تفترض فيه التنمية الريفية المتكاملة التعامل مع التخطيط كاستراتيجية وطنية عامة فإنه يمكن التعامل مع التخطيط كوسيلة لتحقيق الهدف العام للدولة ، وبالتالي فإن أنواع التخطيط تضع أمام المختصين والمخططين خيارين للآخذ بأي منهما حسب ما تقتضيه الحاجة والإمكانيات الاقتصادية والبشرية للدولة وهذه الأنواع هي التخطيط الجزئي والتخطيط الشامل .

1- التخطيـط الجزئـي

يقصد بالتخطيط الجزئي أي برنامج لا يتناول الاقتصاد القومي بنظرة شاملة بحيث يشمل بشكل أساسي تخطيط قطاع معين كالسياحة أو الزراعة دون أن يشمل كافة القطاعات ، ويعتبر هذا النوع من التخطيط خطوة نحو التخطيط الشامل والمتكامل ، حيث يبدأ بالتخطيط مشروعاً مشروعاً ، وتجمع المشاريع العائدة لقطاع معين في خطة استثمارية موحدة.

وكذلك يعتبر من قبيل التخطيط الجزئي برامج الوزارات المختلفة ، ولا يغير من هذه الصفة الجزئية للتخطيط أن تضع الدولة خطة خاصة بكل قطاع من القطاعات ، كالقطاع الزراعي أو الصناعي أو السياحي أو الاجتماعي دون أن تجري تنسيقاً بين هذه الخطط الجزئية على أساس النظرة الشاملة للاقتصاد ككل .

وللتخطيط الجزئي مساوئ تتلخص في أن تقييم البرنامج أو البرامج لا يتم في إطار كلي يمكن الجهة المختصة من الإلمام بالمعلومات اللازمة عن حجم وتركيب الاستثمارات الحالية والمتوقعة ، وبما يتبعه من عدم القيام بحصر شامل للموارد اللازمة للقيام بهذه الاستثمارات والاستعدادات لكل الاحتمالات ، كذلك فإنه لا مجال في هذا النوع من التخطيط لوضع أولويات للمشروعات على أساس معايير اقتصادية واجتماعية موحدة . ورغم هذه المساوىء فقد يكون هذا النوع من التخطيط أمرا لا بد منه وذلك لعدم توفر العناصر اللازمة لوضع خطة كلية شاملة كندرة الإمكانيات المادية أو البشرية أو حتى نقص أو عدم توفر الإحصاءات الدقيقة التي لا بُد من توفرها لهذا الغرض ، وقد واجهت فرنسا هذا الوضع بعد الحرب العالمية الثانية مباشرة ، لذلك لجأت في أول محاولاتها للتخطيط إلى وضع أولويات لبعض الصناعات الرئيسية الهامة ، التي أعتبر إنماؤها ضرورياً لإعادة بناء الاقتصاد القومي .

2- التخطيط الشامل

وهو من أكثر التخطيطات الإنمائية تقدماً ، ويشمل وضع خطة استثمارية عامة متكاملة وخطة مرتبطة بالقطاع الخاص ، وبالتالي فإن هذا التخطيط يمس كل الجوانب الطبيعية والبشرية في المناطق الريفية قيد التنمية ، وعلى ذلك فأن وضع خطة تشمل كل من القطاع العام والقطاع الخاص بصرف النظر عن حجم كل منهما يعتبر تخطيطاً شاملاً، بعبارة أخرى إن وضع القواعد المُلزمة للقطاع الخاص وتنسيقها مع استثمارات القطاع العام في خطة موحدة يضفي على هذه الخطة صفة الشمول وبالتالي فإن الشرط الهام أن تكون كلا الخطتين خطة متكاملة في إطار كلي ويتم من خلاله بحث الإمكانيات والموارد الطبيعية والبشرية المتوفرة في المنطقة الريفية وتُقدر المؤسسة المعنية بالتخطيط بعد ذلك نصيب كل قطاع من الموارد والإمكانيات ودور كل منهما في تحقيق الأهداف على نحو يحقق التناسق بين دور كل من القطاعين العام والخاص وأهداف الخطة الكلية من جهة أخرى .

من مزايا هذا التخطيط ضمان عدم حدوث تعارض بين تحقيق الأهداف المختلفة وعدم حدوث آثار جانبية ونحن بصدد تحقيق هدف معين يكون من شأنها التأثير على تحقيق أهداف أخرى ، أو حدوث اختناقات تعطل أو تفسد تحقيق بعض أهداف التنمية الريفية المتكاملة.

الأبعاد الزمنية للتخطيط :

تتخذ عملية التخطيط للتنمية الريفية المتكاملة أبعاداً زمنية مختلفة نظراً لوجود العديد من الاعتبارات ، منها ما هو مرتبط بالإمكانيات الطبيعية للدولة أو الإمكانيات البشرية أو حتى الأهداف المرسومة من عملية التخطيط سواء كانت علاجية أي لوقف التدهور في الاقتصاد أو الزراعة الريفية وتقسم الأبعاد الزمنية للتخطيط إلى :

1- التخطيط طويل الأجل

يستغرق هذا النوع من الخطط مدة تتراوح بين (15- 30) سنة وتوضح الخطة طويلة الأجل الغايات الرئيسية التي تهدف التنمية موضع البحث تحقيقها خلال تلك الفترة ، ووضع الحلول بعيدة المدى للمشكلات التي تعوق سيرها ، ويلاحظ أنه تجري التفرقة عادة بين نوعين من هذه الخطط .

النوع الأول يُسمى long term planning تعلق بالخطة طويلة الأجل لقطاع بعينه دون غيره من القطاعات .
أما النوع الثاني فيُسمى Perspective planning فيتعلق بالخطة طويلة الأجل التي تشمل كل القطاعات ، وهذا ما يقصد عادة بتعبير الخطة طويلة الأجل .

2- التخطيط متوسط الأجل

يشتمل هذا النوع من خطط التنمية على تفصيلات أكبر بكثير من النوع السابق وتتراوح المدة من (3 - 7) سنوات وليس من السهل هنا أن نحدد بشكل قاطع المدة المثالية لهذا النوع من الخطط ، فإلامر يتوقف على حالة كل دولة على حدة ، وعلى وجهة نظر المخططين وعلى إمكانيات وموارد المنطقة الريفية قيد الدراسة وبالتالي نوع المشروعات التي تتضمنها الخطة .

3- التخطيط قصير الأجل

ويطلق هذا النوع من الخطط عادة على الخطة السنوية ، وتبدو أهمية الخطة السنوية إذا لاحظنا أن الخطة متوسطة الأجل توضح عادة النمو الإجمالي ، كما توضح توزيع ذلك النمو على القطاعات المختلفة خلال سنوات الخطة ، وإن الخطة المتوسطة الأجل لا توضح مقدار الاستثمارات الإجمالية التي توضح موضع التنفيذ من سنة إلى أخرى ، لذلك يجب أن يتم تحديد الاستثمار والأهداف للتنمية لكل سنة من سنوات الخطة وهذا ما يتم في الحقيقة بواسطة الخطة السنوية .